

المسح الميداني لحالة السكان

1- منهجية المسح الميداني

يهدف المسح الميداني لحالة السكان 2014، إلى توفير قاعدة بيانات شاملة، تُمكن من تشخيص وفهم الوضع الديمغرافي والاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي للسكان في سورية إضافة إلى توفير الأساس اللازم لتحليل آثار الأزمة، ويتضمن ذلك الأهداف التالية:

- توصيف التوزيع الجغرافي للسكان من حيث النازحين والمقيمين في مناطقهم ورصد حركة السكان.
- التعرف على أهم الخصائص الديمغرافية للسكان في كافة أنحاء البلاد.
- توضيح الخصائص العامة للحالة الاقتصادية للسكان من حيث فرص العمل والأنشطة الاقتصادية وأهم مصادر الدخل.
- توصيف الأوضاع المعيشية من حيث ظروف المسكن والبنية التحتية.
- توصيف الحالة الصحية والتعليمية للسكان.
- تحليل حالات التفاوت والحرمان والفقير.
- رصد الخصائص الاجتماعية الرئيسية للسكان.
- تحديد وتقييم دور المؤسسات القائمة.

ونظراً للطبيعة الخاصة للمسح في ظل الظروف المعقدة للأزمة عمل فريق البحث والفريق المركزي على تطوير منهجية المسح بما يسمح بالحصول على مؤشرات نوعية وكمية تحاكي الواقع المتغير . لذلك تم تطوير مراحل مركبة للمسح تتضمن الاستفادة من البيانات الثانوية المتاحة ثم الحصول على بيانات من أفراد متواجدين وفاعلين في مناطق الدراسة ومقاطعة البيانات على أكثر من مستوى للتحقق من مصداقيتها، ومقاربة الظواهر الجديدة التي ولدتها الأزمة من الجوانب الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية. وتم في هذا الإطار إجراء مشاورات مع باحثين من اختصاصات مختلفة للاتفاق على الإطار الفني للتنفيذ.

ومن ثم تم إعداد أدوات البحث المتمثلة باستمارة البحث ودليل الباحث ودليل الدمج وتقرير الحالات الطارئة بما يخدم غرض البحث. كما تم التشاور حول آلية الوصول إلى المناطق الساخنة وضمان تغطية كامل المحافظات. ونفذ المسح من قبل المكتب المركزي للإحصاء والهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان وفريق من الباحثين المستقلين وبالتعاون مع هيئة التخطيط والتعاون الدولي وصندوق المعونة الاجتماعية والعديد من منظمات المجتمع المدني.

ويغطي البحث كافة السكان المقيمين والنازحين، على كامل مساحة سورية. ونُفذ العمل الميداني من خلال أسئلة توجه إلى أشخاص مفتاحيين في مناطقهم، مع الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

- وحدة الدراسة الجغرافية هي "الناحية" في كافة المناطق والمحافظات السورية، و"الحي" بالنسبة لمراكز المدن وتم مقابلة ثلاثة أشخاص مفتاحيين في كل منطقة مدروسة.
- استشارة منسق الفريق في المحافظة والفريق المركزي حول مدى تجانس الناحية وفي حال عدم تجانسها تم فصل الناحية إلى أكثر من منطقة مدروسة (على أساس مجموعات من القرى) ونفذ المسح على هذا الأساس. وتعتمد معايير عدم التجانس بين النواحي على آثار الأزمة في الجوانب الإنسانية والمادية.
- تخصيص قائمة لمشاهدات الباحث ترفق بالاستمارة، في حال عدم قدرته على الوصول الفيزيائي نتيجة لخطورة الوضع الأمني تم الاعتماد على البيانات الثانوية للتدقيق، والأساس هو تواجد الباحث والشخص المفتاحي في المنطقة المدروسة.
- نفذ العمل الميداني في المناطق الساخنة من خلال:

- الاعتماد على باحثين من المناطق المدروسة إن أمكن
- مقابلة أشخاص مطلعين على الأوضاع ويمكنهم إجراء المقابلة خارج المنطقة
- مقابلة شخصية أو الكترونية أو هاتفية
- تواصل دائم خلال فترة المسح لرصد ديناميكية الحالة

- تشمل معايير اختيار الأشخاص المفتاحيين ضرورة معرفتهم بالمنطقة المدروسة وموضوعيتهم بغض النظر عن انتماءاتهم، وأن تتوفر لهم قدرة الحصول على معلومات وبيانات حديثة تتعلق بالمحاور المدروسة (اقتصادية اجتماعية ديمغرافية مؤسسية)، وحددت معايير الأشخاص المفتاحيين بالنقاط التالية:

- من أبناء المحافظة ومن الأفضل أن يكون مقيم في المنطقة المدروسة
- الاهتمام والمعرفة بأوضاع المنطقة المدروسة
- تمثيل المجتمع المحلي
- تمثيل خلفيات فكرية ومهنية متنوعة
- الخبرة والانخراط في مجال العمل للصالح العام
- تمثيل المرأة والفئات العمرية المختلفة

2- فريق العمل في المسح

يتألف فريق العمل من خبراء وباحثين ومختصين وإداريين وممثلين عن الشركاء في البحث، ويتضمن الفريق ثلاث مجموعات عمل أساسية هي فريق العمل البحثي وفريق العمل الميداني وفريق العمل التقني، وتتوزع مهام هذه الفرق بحسب الجدول التالي:

الجدول أ: مهام الفرق العاملة في المسح الميداني (حالة السكان 2014)

مهام الفرق	الفريق الأساسي	الفريق المساعد
تصميم الاستمارة من حيث الشكل والترميز والمحتوى واختبارها	البحثي	التقني
وضع قائمة مشاهدات الباحث	البحثي	الميداني
تصميم هيكلية لتقرير الحالات الطارئة	البحثي	الميداني
وضع دليل الباحث الميداني	البحثي	الميداني
تحضير قاعدة البيانات لإدخال المعلومات الميدانية وتحليلها	التقني	البحثي
إنشاء فرق المحافظات وفق معايير مهنية وتوزيعها على المناطق المدروسة	البحثي	الميداني
تدريب فرق العمل في المحافظات	البحثي	الميداني
وضع معايير اختيار الأشخاص المفتاحيين في المناطق والمحافظات	البحثي	الميداني
الإشراف على عمل فرق المحافظات وتوجيهها ومتابعتها بشكل دائم	البحثي	الميداني
الإشراف على عملية تجهيز البيانات	التقني	البحثي
تحليل البيانات وكتابة تقرير أولي بالنتائج	البحثي	التقني

ويتضمن الفريق الميداني فرق المحافظات وتتألف من منسق الفريق وعدد من الباحثين الميدانيين وخضعت الفرق للتدريب من قبل الفريق البحثي، ومهام الفريق الميداني هي:

- تحديد خطة العمل من حيث إطار العمل والخطة الزمنية بالتنسيق مع الفريق البحثي.
- تحديد نطاق العمل من حيث المناطق الجغرافية والبيانات المتوفرة عنه في كل محافظة بناء على مقترح أولي من قبل الفريق البحثي.
- جمع البيانات والمعلومات الثانوية المتوفرة عن المحافظة.
- ترشيح الأشخاص المفتاحيين وفق المعايير المتفق عليها مع الفريق المركزي.
- إجراء المقابلات مع الأشخاص المفتاحيين والالتزام بدليل الباحث وكتابة قائمة المشاهدات.
- تقارير الحالات الطارئة في حال حدوثها بالتنسيق مع الفريق البحثي.
- تزويد الفريق البحثي بكافة المعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها بدقة.

تم اعتماد معايير لاختيار الباحثين في المسح الذي يعد بحثاً غير تقليدي ويتم في ظروف معقدة وخطرة، وتم تكوين الفرق من خلال اختيار باحثي المكتب المركزي للإحصاء، كما تم دعوة الباحثين المستقلين المهتمين في المشاركة، بالإضافة إلى متطوعين من المجتمع المدني، وتم الاختيار مكتوباً في المرحلة الأولى ثم تم الاختيار النهائي بعد الدورات التدريبية. وتتمثل معايير اختيار الباحثين بأن يكون من المقيمين في المحافظة المدروسة وحاصل على الشهادة الثانوية على الأقل ولديه خبرة في العمل البحثي والإحصائي والميداني خاصة في العلوم الاجتماعية بالإضافة إلى الموضوعية والأمانة العلمية والرغبة في العمل التطوعي والقدرة على التواصل.

تم تقييم دوري لأداء الفرق من قبل الفريق المركزي الذي قام بمتابعة يومية عن بعد وأجرى عدة زيارات ميدانية للتحقق من مطابقة العمل الميداني للمعايير. كما اهتم مشرفوا المحافظات بمتابعة أداء الباحثين، وقد تم على سبيل المثال استبعاد جزء كبير من فريق إحدى المحافظات وتم إعادة تشكيل الفريق كما تم استبعاد عدة باحثين لم يلتزموا بمعايير الأداء. وتم تقييم آخر لعمل الفرق أثناء مرحلة تدقيق الاستثمارات والتي ترتب عليها إعادة بعض الاستثمارات إلى الميدان واستبعاد بعض الباحثين.

أقيمت أربع ورشات عمل مكثفة للتدريب على آلية تنفيذ المسح، تم خلالها توضيح أهداف مسح حالة السكان ومنهجية العمل، وشرح الاستمارة ودليل الباحث بشكل تفاعلي، كما تم توضيح آلية وقواعد الدمج وأخلاقيات البحث. وزود الباحثون بالبيانات الثانوية عن المناطق المدروسة والذي تضمن معلومات عن السكان والتعليم والتركيبة العمري والنوعي والعلاقة مع سوق العمل وإنفاق الأسرة وتوزع المنشآت قبل الأزمة لفهم المنطقة المدروسة، وأجرى تجارب أولية على اختيار المناطق المدروسة.

3- أدوات المسح

استخدم عدة أدوات للمسح أولها المعلومات والبيانات الثانوية والتي تتضمن كافة الإصدارات والدراسات والتقارير الرسمية وغير الرسمية المتعلقة بالمنطقة المدروسة. وقد عمل فريق البحث على الاستفادة من البيانات الثانوية من مصادر مختلفة خاصة من المكتب المركزي للإحصاء لفترة ما قبل الأزمة حيث تم العمل على مسح قوة العمل ودخل ونفقات الأسرة والصحي الأسري والمنشآت الصناعية والتعدادات السكانية، بالإضافة إلى البيانات المتعلقة بالحسابات القومية والتعليم وبيانات السجلات المدنية.

أما الأداة الرئيسية للمسح فكانت الاستمارة والتي تحتوي أسئلة كمية ونوعية تم تحضيرها وفق المحاور الرئيسية للدراسة وبالتالي تغطية الجوانب الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، وقد تم تصميمها من قبل الفريق البحثي والتقني وبمشاركة فرق المحافظات، بما يضمن واقعيته وتوفيرها للبيانات والمؤشرات المستهدفة في البحث. وقد تم تطوير الأسئلة ودليل الباحث التفصيلي من قبل الفريق البحثي والتقني بما يضمن التوصيف الدقيق للأسئلة. وتضمنت الاستمارة قسم يحتوي قائمة ملاحظات الباحث وأعدت بحيث يتمكن الباحث من تدوين الظواهر والمؤشرات البارزة في المنطقة المدروسة والتي تمكن من المقارنة مع إجابات الأشخاص المفتاحيين كوسيلة للتحقق. يذكر بأن كل استمارة

تُملئ بالكامل من قبل شخص مفتاحي واحد وليس من أكثر من شخص، ويحق للشخص المفتاحي جمع المعلومات ممن يراه مناسباً لكن لا يقوم الباحث بسؤال أكثر من شخص مفتاحي لاستكمال نفس الاستمارة.

بعد إعداد الاستمارات الثلاث لكل منطقة مدروسة، تُدمج هذه الاستمارات في استمارة جديدة، وفق دليل دمج الاستمارات، من قبل مشرف فريق المحافظة والباحثين المعنيين في المنطقة المدروسة. وفي حال وجود تناقض في أي من الأسئلة النوعية أو فوارق كبيرة في الكمية أو في الشرح يتم العودة للأشخاص المفتاحيين للتأكد، وفي حال استمر التناقض في النتائج تم تنفيذ استمارات إضافية لمقاربة أكثر موضوعية عن واقع المنطقة المدروسة. يهدف تنفيذ الدمج من قبل الفريق الميداني إلى تجنب الاعتماد على المتوسطات الحسابية واستبعاد الاستمارات التي تظهر تحيزاً أو نقصاً في فهم وتشخيص حالة المنطقة المدروسة من الميدان وقبل إدخال البيانات.

كما تم توجيه الفرق بتحضير تقرير الحالات الطارئة ووظيفته رصد التغيرات التي حدثت بالمنطقة المدروسة ضمن فترة البحث، وبعد استكمال الاستمارات عن المنطقة، وبالتالي تحديث المعطيات التي تغيرت نتيجة الظروف الاستثنائية. كما أعد الفريق البحثي مدونة أخلاقيات البحث وهي مجموعة من الشروط التي يتوجب الالتزام بها من قبل المشاركين بالمسح لضمان سرية البيانات وسلامة الباحثين والأشخاص المفتاحيين وموضوعية النتائج.

4- تنفيذ العمل الميداني

عمل في المسح الميداني أكثر من 250 باحث وخبير ومشرف ومدقق ومرمز ومبرمج ومساعد إداري، موزعين بين الفريق البحثي والفريق التقني والفريق الميداني. وقد بلغ عدد المناطق المدروسة 698 منطقة مدروسة موزعة على المحافظات (الجدول ب) الذي يُظهر زيادة أعداد المناطق في المحافظات الأوسع انتشاراً وأكثر سكاناً وأكثر تأثراً بالنتائج السلبية للأزمة.

اختير الأشخاص المفتاحيين من قبل فرق المحافظات بما يراعي المعايير المطلوبة وتواصلوا معهم، وفي حالة اعتذار الشخص المفتاحي قبل بدء المقابلات أو عدم استكمال الاستمارة يتم اختيار شخص مفتاحي بديل، حتى يتم الوصول إلى ثلاثة أشخاص مفتاحيين لكل منطقة، مع مراعاة الحفاظ على سلامة وأمان الشخص المفتاحي وعدم تعرضه للمخاطر في ظل الظروف القاسية التي تمر بها البلاد. وواجهت الفرق تحدي اختيار أشخاص مفتاحيين من خلفيات فكرية وثقافية وسياسية متنوعة وغير مستقطبين أو منخرطين في العنف، وكان لتركيب الفرق الميدانية المتنوعة دوراً كبيراً في مواجهة هذا التحدي.

الجدول ب: توزيع المناطق المدروسة والاستمارات ومدة مقابلات الشخص المفتاحي حسب المحافظات

متوسط مدة المقابلة (شخص مفتاحي/ساعة)	إجمالي عدد الاستمارات	المناطق المدروسة	
5.86	220	55	دمشق
3.85	552	138	حلب
2.40	399	100	ريف دمشق
5.19	180	45	حمص
4.44	172	43	حماة
4.66	200	50	اللاذقية
5.24	188	47	ادلب
3.28	160	40	الحسكة
4.73	180	45	دير الزور
4.82	148	37	طرطوس
4.31	19	12	الرقعة
3.24	228	57	درعا
3.33	88	22	السويداء
5.14	28	7	القنيطرة
4.10	2762	698	سورية

المصدر: مسح حالة السكان 2014

وتم جمع ثلاث استمارات من ثلاثة أشخاص مفتاحيين مختلفين من كل منطقة مدروسة ما عدا الرقة حيث تعذر الحصول على ثلاثة أشخاص مفتاحيين في كل مناطقها. ثم دُمجت الاستمارات من قبل الفريق الميداني في كل محافظة. يذكر بأن أحد شروط البحث عدم قيام باحث واحد بمقابلة الأشخاص الثلاثة المفتاحيين في نفس المنطقة لتجنب تحيز الباحث المنفذ.

أُجريت معظم المقابلات بين الشهر الرابع والشهر السادس من عام 2014، بينما تطلبت بعض الحالات العودة للميدان في الشهرين السابع والثامن. وتطلبت معظم الاستمارات أكثر من مقابلة واحدة مع الشخص المفتاحي ووصلت إلى ثلاث مقابلات، نتيجة لطبيعة الاستمارة المعقدة والتي تتطلب وقتاً من الأشخاص المفتاحيين لجمع وتدقيق المعلومات المطلوبة.

استغرقت المقابلات وقتاً طويلاً فقد بلغ وسطي وقت المقابلات للاستمارة 4.1 ساعة (جدول ب) الأمر الذي تطلب جهوداً كبيرة من الباحثين والأشخاص المفتاحيين، وتفاوتت بين المحافظات والمناطق بحسب الظروف، ولا يتضمن هذا الوقت استمارة الدمج التي تمت من قبل فريق الباحثين في المحافظة. يُذكر بأن المسح لم يقدم أي حوافز مادية للأشخاص المفتاحيين الذي خصصوا أوقاتاً طويلة مشكورين لاستكمال الاستمارات.

يوضح (الجدول ج) أن 52% من المقابلات نُفذت داخل المنطقة المدروسة و48% خارجها، ويظهر تعذر إجراء المقابلات داخل بعض المناطق المدروسة في محافظات دير الزور وحلب والرقعة وريف دمشق وإدلب وحماة ودرعا والتي تعاني من ظروف قاهرة خلال الأزمة.

الجدول ج: التوزيع النسبي لطبيعة ومكان المقابلات حسب المحافظات

	التوزيع النسبي لمكان المقابلة (%)		التوزيع النسبي لطبيعة المقابلة (%)		
	خارج المنطقة	داخل المنطقة	الالكترونية	هاتفية	شخصية
دمشق	25	75	1	1	98
حلب	71	29	1	8	91
ريف دمشق	64	36	0	1	99
حمص	29	71	0	5	95
حماة	60	40	0	2	98
اللاذقية	20	80	0	2	98
إدلب	63	37	3	1	96
الحسكة	20	80	0	0	100
دير الزور	86	14	0	3	97
طرطوس	9	91	0	10	90
الرقعة	71	29	14	0	86
درعا	59	41	0	5	95
السويداء	37	63	0	21	79
القنيطرة	50	50	0	0	100
سورية	48	52	1	4	95

المصدر: مسح حالة السكان 2014

كما يوضح الجدول (ج) أن 95% من المقابلات تمت من خلال مقابلة شخصية مباشرة مع الأشخاص المفتاحيين و4% من خلال الهاتف و1% فقط أُجريت كمقابلات الكترونية. ويُمكن تفسير النسبة العالية للمقابلات الشخصية نتيجة المرونة في مكان المقابلة حيث أُتيح إجراء المقابلة خارج المنطقة المدروسة إذا تطلب الأمر ذلك، لكن في بعض المناطق تعذر التواصل المباشر مع الأشخاص المفتاحيين مما دفع لاستخدام الوسائل الالكترونية.

وبلغ متوسط عمر الأشخاص المفتاحيين 46 سنة على المستوى الوطني وتراوحت الأعمار بين 19 و83 سنة، ويرتبط ذلك بمعايير الأشخاص المفتاحيين من حيث عملهم في الشأن العام واطلاعهم الواسع على المنطقة المدروسة. ولم يتحقق معيار الموازنة بين الجنسين في اختيار الأشخاص المفتاحيين، حيث بلغت نسبة الإناث من إجمالي الأشخاص المفتاحيين 8% فقط ويُمكن تفسير ذلك جزئياً بظروف الأزمة من جهة والدور الاجتماعي للنساء والذي يعاني من تحيز واضح اتجاههن. لكن فريق المسح حاول تحقيق توازن في تشكيل فرق عمل المحافظات إذ بلغت نسبة الإناث 39% من إجمالي الباحثين في هذه الفرق (الجدول د).

الجدول د: أعمار الأشخاص المفتاحيين ونسبة الإناث منهم حسب المحافظات

نسبة الإناث من إجمالي الأشخاص المفتاحيين (%)	عمر الأشخاص المفتاحيين (سنوات)			
	أدنى	أعلى	متوسط	
4.9	21	79	52	دمشق
10.2	19	68	43	حلب
4.7	25	83	48	ريف دمشق
8.3	23	79	46	حمص
0.8	26	77	47	حماة
10.9	28	70	47	اللاذقية
4.4	19	69	44	ادلب
0.0	27	75	45	الحسكة
2.2	22	77	47	دير الزور
22.5	22	73	46	طرطوس
28.6	35	51	46	الرقبة
18.7	20	71	45	درعا
6.1	31	75	51	السويداء
0.0	30	62	50	القنيطرة
8.0	19	83	46	سورية

المصدر: مسح حالة السكان 2014

وكان المستوى التعليمي للأشخاص المفتاحيين متقدماً، ويتسق ذلك إلى حد كبير مع معايير اختيار الأشخاص المفتاحيين لما يتطلبه المسح من معرفة بجوانب مختلفة عن المنطقة المدروسة. إذ بلغت نسبة حملة الشهادات الجامعية والمعاهد 65 % وحملة الشهادة الثانوية 23% وحملة شهادة التعليم الأساسي 11% وشكل حملة الشهادة الابتدائية وما دون حوالى 1%.

الجدول هـ: التوزيع النسبي للأشخاص المفتاحيين حسب المستوى التعليمي والمحافظات

(%)	ابتدائي ومادون	أساسي	ثانوي	معهد	جامعي	دراسات عليا
دمشق	1	7	37	14	35	5
حلب	4	13	27	31	24	1
ريف دمشق	0	24	18	19	34	4
حمص	1	7	18	31	42	2
حماة	0	7	22	22	47	1
اللاذقية	1	5	34	18	36	5
ادلب	3	7	21	29	34	6
الحسكة	2	7	25	28	38	1
دير الزور	0	4	19	24	50	3

5	52	29	8	5	2	طرطوس
0	29	14	29	29	0	الرقبة
4	40	28	15	13	0	درعا
5	48	21	17	9	0	السويداء
10	40	25	20	5	0	القنيطرة
3	37	25	23	11	1	سورية

المصدر: مسح حالة السكان 2014

بعد الانتهاء من المقابلات مع الأشخاص المفتاحيين، تم دمج استثمارات كل منطقة مدروسة باستمارة واحدة من قبل الفرق الميدانية في المحافظات وفق دليل الدمج وتم إرسال كافة الاستثمارات إلى الفريق البحثي. حيث تم تشكيل فرق للتدقيق التفصيلي للاستثمارات وعملت هذه الفرق بطريقة جماعية لتدقيق مدى استكمال الاستثمارات والتزام بمعايير البحث ومعايير الدمج ومدى مطابقة الشرح النصي للبيانات الكمية واتساقها مع ملاحظات الباحثين، وفي حال وجود اختلالات كبرى كانت تُعاد الاستثمارات للميدان لتعديل الملاحظات. أما في حالة الاختلالات الطفيفة كان يتم التواصل هاتفياً مع الفرق الميدانية لإجراء التعديلات. بعد ذلك عملت فرق الترميز على إعداد قوائم بالترميز للأسئلة ذات الصلة بما يسهل عملية الإدخال وعملية التحليل لاحقاً، مثل ترميز بند "أخرى" أو ترميز الأنشطة الاقتصادية الجديدة في المناطق المختلفة، وإدماج الترميز في برنامج الإدخال من قبل الفريق التقني.

قام الفريق التقني في المكتب المركزي للإحصاء بإعداد برمجية الإدخال، والذي تضمن بعض قواعد التحقق الأولية. كما تم الإدخال الرقمي من قبل فريق المكتب المركزي للإحصاء لكافة الاستثمارات أي الاستثمارات الميدانية واستمارة الدمج، كما تم الإدخال النصي لاستثمارات الدمج. بعدها قام فريق البحث بتصميم برنامج للتحقق من دقة البيانات والدمج وتم إنتاج تقارير تفصيلية للملاحظات، عمل فريق الإدخال والفريق البحثي على تعديلها وفق القواعد المحددة أو من خلال العودة للفرق الميدانية.

نتج عن المسح أكثر من مئة مؤشر لكل من المناطق المدروسة قابلة للتجميع على مستوى النواحي والمناطق والمحافظات والقطر. وتم تجهيز البرامج اللازمة لتحليل النتائج من قبل الفريق التقني والبحثي والتي تتضمن البيانات والمؤشرات للأقسام الديمغرافية والاقتصادية والأوضاع المعيشية والتعلم والصحة والاجتماعية والمؤسسية. وتم إنتاج وتدقيق البيانات من قبل الفريق البحثي والتقني على مستوى المناطق المدروسة. كما تم العمل على تحليل النتائج من قبل فريق فني متعدد الاختصاصات في القضايا السكانية والاقتصادية والاجتماعية.

ويذكر أن التقرير استخدم برمجيات لإدخال البيانات (CSpro) وإنتاج المؤشرات (SPSS 21) وتحليل البيانات (Stata 12, Eviews 7)، كما تم استخدام (MORTPAK 4.3) و (Analysis System PAS Population) لإجراء التحليل والإسقاطات الديمغرافية إضافة إلى (ArcGIS 10.2.2) للخرائط.

بشكل عام يتسم التقرير باعتماده منهجية موسعة لمقاربة القضية السكانية تعتمد الحقوق أساساً لها وتبني مفهوم التنمية الموسع كتوسيع لخيارات البشر وعدالة الفرص والحق في التمكين والمشاركة. كما اعتمد على جهود مجموعة

كبيرة من الخبراء لمراجعة القضايا الرئيسية المتعلقة بالقضية السكانية قبل الأزمة. وتم العمل في ظروف الأزمة المعقدة والسعي لتطوير المنهجية والأدوات بما يعكس التحديات التي نتجت عنها. كما نفذ مسح ميداني شامل من حيث التغطية الجغرافية والقضايا التي تناولها. كما اعتمد على نتائج العمل الميداني بشكل أساسي في تشخيص حالة السكان أثناء الأزمة من مختلف الجوانب التنموية مستفيداً من الأدبيات ذات الصلة والأوراق الخلفية المعمقة التي تم إعدادها في إطار هذا البحث.